**بعض عناصر مداخلة السيد المندوب السامي للتخطيط**

 **حول وضعية الاقتصاد الوطني لسنة 2018 وآفاقها لسنة 2019**

 **الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2019**



**الدار البيضاء، 10 يوليوز 2018**

**الوضعية الاقتصادية الدولية لسنتي 2018 و2019**

إن التطابق السعيد، لدورات نمو جميع المجموعات الاقتصادية والعالمية الرئيسية، الملاحظ في مذكرة تقديم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية، سيتأكد في سنتي 2018 و2019، وسيطبع **الاقتصاد العالمي** بنمو من المتوقع أن يبلغ%3,8 بعد أن سجل%3,2 سنة 2016 و%3,4سنة 2015.

إن السياسات الهجومية، الضريبية والنقدية، التي ستصاحب قريبا بسياسة حمائية انتقائية، تنفذ تحت شعار "أمريكا أولا"، قد أعادت للدورة الاقتصادية الأمريكية، بعد أن شهدت مرحلة النضج، حيوية لم يكن يسمح بها أمد حياتها النظري.

فبخصوص **منطقة الأورو**، وبفضل تعزيز الطلب الداخلي من خلال سياسات دعم استهلاك الأسر والاستثمار الخاص ومن خلال إصلاحات اقتصادية واجتماعية هيكلية واستمرار السياسة النقدية الملائمة للبنك المركزي الأوروبي، من المتوقع أن تعرف عودة إلى معدلات النمو المسجلة قبل الأزمة، لتبلغ %2,1 سنة 2018 قبل أن تتباطأ مع ذلك، إلى%1,7 سنة 2019، بفعل الآثار الدولية للسياسة الحمائية التجارية والتشديد التدريجي للسياسة النقدية للولايات المتحدة.

على مستوى **البلدان الصاعدة والنامية**، من المتوقع أن يستفيد النمو الإجمالي من انتعاش صادرات المواد الأساسية، لينتقل من %4,3 سنة 2017 إلى %4,5 سنة2018 و%4,7 سنة 2019 .

في هذا الإطار، سيواصل **الاقتصاد الصيني**، ذو البعد القاري، في سياق انفتاح متحكم فيه، تمكين نموذجه التنموي من الولوج إلى التنافسية الدولية وضمان ولوج سكانه إلى استهلاك تدريجي واسع وتوفير أسس الاستدامة لنموه. ومن المتوقع أن يعرف نمو هذا الاقتصاد تراجعا طفيفا لينتقل من%6,9 سنة 2017 إلى%6,5 سنة 2018 و%6,3 سنة 2019، كنتيجة للاعتدال البطيئ لسياساته النقدية والميزاناتية.

ومن المتوقع أن يحقق **الاقتصاد الهندي** نموا بنسبة%7,3 سنة2018 و%7,5 سنة 2019، بفعل استمرار تنفيذ إصلاحات هيكلية من شأنها أن تزيد الإنتاجية وتشجع الاستثمار الخاص.

أما بالنسبة **للاقتصاد الروسي**، فمن المتوقع أن يعرف عودة إلى النمو، مع تسجيله %1,5 سنة2018 و%1,8 سنة 2019، تحت تأثير انتعاش صادرات النفط، وتخفيف السياسة النقدية واسترجاع الثقة من طرف المستثمرين.

وعموما، فإن الفترة018 2- 2019 ستعرف نموا عالميا مستداما، مع **طلب موجه** إلى بلادنا سينتقل من %4,6 في 2017 إلى %4,7 سنة2018 و%4 سنة 2019. وسيظل الاقتصاد العالمي مع ذلك، عرضة لعدم اليقين المرتبط بالزيادة المتوقعة في أسعار النفط ومعدلات الفائدة، في سياق تفاقم الصراعات الجيواستراتيجية المعلنة أو الكامنة، لاسيما في الشرق الأوسط وآسيا وانتشار بؤر الإرهاب عبر العالم خاصة في أفريقيا.

في ظل هذه الظروف، من المتوقع أن ينتقل حجم **التجارة العالمية**، الذي يشهد أصلا انخفاضًا هيكليًا في معدل نموه، من%4,8 سنة2017 إلى%4,3 سنة2018 و%4,2 سنة 2019.

**الوضعية الاقتصادية الوطنية لسنتي 2018 و2019**

بفضل توزيع غير اعتيادي زمنيا و متوازن مجاليا للتساقطات، عرف المغرب واحدا من أفضل **مواسمه الفلاحية**، مستفيدا من الإنتاجية العالية لزراعة الحبوب ومن توجيه جيد لمحاصيله التقليدية، وخصوصا الخضر والأشجار، رغم تسجيل انخفاض نسبي في معدل نمو أنشطة تربية الماشية.

مع نشاط أكثر استدامة للصيد البحري، من المتوقع أن تعرف **القيمة المضافة للقطاع الأولي**، بعد ارتفاعها بنسبة%13,2 سنة 2017، نموا معتدلا بنسبة%3,1 سنة2018 وتراجعا بنسبة %0,3 سنة 2019. وستكون مساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي منعدمة في سنة 2019، عوض0,4 نقطة سنة 2018 و1,6 نقطة المسجلة سنة 2017 .

ستستمر **الأنشطة غير الفلاحية** في اتجاهها التصاعدي لتبلغ%3,1 في2018 و%3,2 في 2019، بعد أن سجلت%2,8 سنة 2017، مستفيدة من الأنشطة التقليدية **للقطاع الثانوي**، لاسيما الصناعة والتعدين، ومن **قطاع ثالثي**، من المتوقع أن يرتفع نموه من%2,7 سنة2017 إلى%3,1 سنتي2018 و2019، بفضل الدينامية المتجددة للقطاع السياحي بوجه خاص.

**وبشكل عام، من المتوقع أن يرتفع حجم الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة%3,1 سنة2018 و%2,9 سنة 2019، بعد أن حقق%4,1 سنة** **2017**، في سياق من غير المرجح أن يتحسن فيه معدل البطالة وسيكون فيه **التضخم الداخلي**، مع نسبة %1,7 سنة 2018 و%1,3 سنة 2019، ضعف ما كان عليه سنة 2017 .

**إجمالاً، سيستمر الطلب الداخلي في دفع النمو الاقتصادي، في وقت يتوقع أن يساهم فيه الطلب الخارجي الصافي من جديد بشكل سلبي في النمو، على الرغم من التحسن المتوقع في الطلب العالمي الموجه للمغرب.**

من المتوقع أن يسجل **الطلب الداخلي** نموا بنسة%3,5 سنة 2018 و %2,9 سنة 2019 مع مساهمة في النمو قدرها 8,3 نقطة سنة 2018 و2,3 نقطة سنة 2019.

* سيستمر **الاستهلاك النهائي للأسر**، في التحسن سنتي 2018 و2019، مع نمو قدره %3,3 و%3,4 على التوالي، مستفيدا من تحسن المداخيل الفلاحية وتقوية نمو الأنشطة غير الفلاحية.
* من المتوقع أن يرتفع **استهلاك الإدارات العمومية** بين هاتين السنتين بنسبة %1,8، بعدما سجل %1,5 سنة 2017.
* من جانبه، سيستمر **التكوين الخام لرأس المال الثابت**، في الاستفادة من مواصلة برامج البنية التحتية والانتعاش النسبي للأنشطة الصناعية. وهكذا من المفروض أن يعرف ارتفاعا بنسبة %5,6 من حيث الحجم سنة 2018 و%3,6 سنة 2019، بعد انخفاض بنسبة %0,8 سنة 2017. فمساهمته في النمو الاقتصادي، بعد أن كانت سالبة سنة 2017، ستعرف تحسنا إلى 1,6 نقطة سنة 2018 ونقطة واحدة سنة 2019.

ومع ذلك، ستكون **مساهمة الطلب الخارجي** في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سالبة ب 0,7 نقطة سنة 2018 وب 0,3 نقطة سنة 2019، بعد ما كانت إيجابية ب 0,5 نقطة سنة 2017.

* من المتوقع أن يرتفع حجم صادرات السلع والخدمات بنسبة %6,9 سنة 2018 و2019، مسجلا تباطؤا بالمقارنة مع %10,9 سنة 2017.
* من المتوقع أن يسجل حجم الواردات انخفاضا في وتيرة النمو، منتقلا من %7,4 سنة 2017 إلى %7,1 سنة 2018 و %6,2 سنة 2019.

على **مستوى التمويل**، سيستمر الاقتصاد الوطني في احتدام حاجياته من التمويل.

* **الادخار الداخلي**، وبالنظر إلى نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية البالغ %4,8 وإلى نمو الاستهلاك النهائي بنسبة %5,3، سيكون في حدود %22,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، و%22,6 سنة 2019، بعد ما سجل %23,1 سنة 2017.
* إن **الادخار الوطني**، اعتبارا للمداخيل الصافية الواردة من بقية العالم والمقدرة سنة 2018 ب %5,9 من الناتج الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018، سيبلغ %28,7 من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2018 و2019، بعد ما كان %28,9 سنة 2017.
* **سيمثل جهد الاستثمار %32,8 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 و %32,5 سنة 2019، عوض %32,6 سنة 2017.**
* **نتيجة لذلك، ستصل الحاجة إلى التمويل إلى %3,9 سنة 2018 و %3,6 سنة 2019، والتي يتعين على بلادنا تغطيتها عبر اللجوء إلى الاستدانة.**
* **في ظل هذه الظروف ستبلغ المديونة العمومية الاجمالية %82,6 من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 و %82,9 سنة 2019، عوض %82 سنة 2017.**

**في الختام،** سيشهد المغرب، خلال السنتين القادمتين، ما لم تحدث طوارئ كبيرة، **مناخا دوليا مواتيا**، ويتعين أن يستفيد منه لتثمين مؤهلاته على نحو أفضل ورفع إكراهات التدبير وعجزه البنيوي الثابت والكامن.

**على مستوى التوازنات الماكرواقتصادية**، بذل المغرب في السنوات الأخيرة جهوداً لا يمكن إنكارها، على الرغم من أن الحذر يجب أن يظل قائما. **فالاستثما**ر قد استرجع الحيوية التي عرفها منذ سنوات 2000. وحافظ **استهلاك الأسر** على استقرار نسبي في معدل نموه لما بعد أزمة سنة 2008. كما ظل **معدل التضخم** إلى حد ما منخفضًا، بعد فترة سادت فيها مخاوف من خطر الانكماش. انخفض **عجز الميزانية** من 6,8%من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 إلى 3,4%سنة 2017، رغم أنه سيعرف ارتفاعا طفيفا سنتي 2018 و2019. ومن جهته فإن **عجز الحساب الجاري من ميزان الأداءات**، قد انخفض من 9,5%من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 إلى 3,6%سنة 2017 و4,1% سنة 2018. أما **الدين العمومي**، بعد تسجيله لارتفاع مهمل بين 2010 و2014، قد استقر نسبيا خلال الفترة 2015 – 2018.

**إن هذه النتائج الماكرو اقتصادية بالرغم من كونها إجابية وحقيقية، فإنها تندرج في سياق نمو ضعيف خاضع، ولو بدرجة أقل، للتقلبات المناخية، مع عرض ضعيف من حيث المحتوى التكنولوجي ومن حيث تنافسية القدرة على التصدير، ويتسم بضعف إحداث فرص الشغل المؤهلة والمساهمة في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.**

 من المؤكد أن المغرب لم يدخر جهدا لمواجهة متطلبات نمو أكثر استدامة وزيادة فرص تشغيل موارده البشرية. ولقد عرف لهذه الغاية منذ سنوات 2000، تعبئة موارده الذاتية والخارجية الناتجة عن مؤهلاته الاقتصادية وامتيازاته الجغرافية والتاريخية والمؤسساتية وتكريس حصة متزايدة من ناتجه الداخلي الإجمالي للاستثمار، لاسيما في البنيات الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين ظروف معيشة ساكنته. وقد كانت مساهمة هذه الأخيرة في هذه المجهودات مطلوبة بقوة اعتبارا بالخصوص لمستوى الضغط الجبائي الذي يعد من بين المعدلات أكثر ارتفاعا بين الدول الصاعدة والنامية ويقارب تلك التي تعرفها الدول المتقدمة. وبحسب المعطيات البنك الدولي، تظل حصة المساهمات في الدخل أعلى بكثير مقارنة مع مثيلتها في البلدان المتوسطة الدخل ومجموع بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وهكذا يبدو بنظر للثروة الوطنية وإمكانات تعبئة الموارد الممكنة بأن مجهودات البلد وسكانه يمكن أن تسمح لتحقيق مردودية أحسن، كما سبق توضيحه في ما يتعلق بتخصيص القطاع وتدبير برامج الاستثمار أو أيضا استخدام الموارد المالية ولاسيما العمومية منها، المخصصة لقطاع التعليم والتكوين. هو الأمر الذي لا يعفي البلد من إدراك عجوزاته البنيوية ومن الواجب الوطني للقيام بالإصلاحات الأساسية للشروع في حلها.

لقد سنحت الفرصة، أثناء تقديم الميزانيات الاقتصادية الاستشرافية والتوقعية، للإبراز اتجاهات الانخفاضات البنيوية التي يعرفها على الخصوص حجم التكوين الخام لرأس المال الثابت أو وثيرة تطور المداخيل الجبائية. كما أتيحت لنا الفرصة أيضا للإلحاح على تفاقم العجز البنيوي للميزان التجاري للسلع والخدمات على الخصوص.

**لا يمكن تقييم الإصلاحات البنيوية، ناهيك عن تبريرها، بالاستناد فقط على أداء الاقتصاد الكلي للظرفية. وحده تحليل، في إطار مقاربة مستقبلية للمعطيات البنيوية للواقع الاقتصادي والاجتماعي الوطني من جهة ومقاربات جيواقتصادية وجيوسياسية دولية من جهة أخرى، من شانه إرساء نجاعة وتأمين آثار كل قرار إصلاح ذي طابع بنيوي. وهذه الحقيقية تفرض نفسها خصوصا وأن المناخ الدولي يعرف دينامية تراجع كل المعرفة التي حملتها العولمة المنتصرة للثمانينيات ومعتقدات التدبير الاقتصادي والاجتماعي والتي أصبحت بمثابة مرجعية مقدسة للنصائح وحتى للأوامر التي تخضع لها الدول النامية منذ 50 سنة.**

**منذ 50 سنة فإن العالم قد تغير.** إن الثورة الدائمة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، وأنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد وتطوير اقتصاد المنصات، وتوسع غير المحدود لتعقد لوغاريتمات وقدرة أدوات الحساب، تطبع اقتصاد الدول المتقدمة اليوم وغدا، باتصال، من شان بعده ونتائجه أن تغير بعمق معطيات العولمة. إن الحاجيات المتزايدة للتمويل التي مافتئت تحدتها مثل هذه الثورات، تضفي اليوم بعدا جديدا على العلاقات الدولية، في ظل سياق مختلف القوى من أجل الاستحواذ على امتيازات في هذا المجال. إن هذه المنافسة المحمومة تعلن عن بزوغ عصر جديد للعولمة. عقب إفشال حرية تنقل الأشخاص، فإن المجموعات الأوروبية والتحالفات الأمريكية قد تنحل في إطار دينامية لإعادة النظر في حرية انتقال السلع والخدمات والتي كانت لمدة طويلة خاضعة لقيود جمركية لا تعلن عن نفسها.

هذا هو الإطار الذي يتعين فيه تحليل التقليص الجبائي والحمائية التجارية للولايات المتحدة، أو أيضا الاختلافات التي تعرفها أهم المجموعات الاقتصادية الكبرى ويتعلق الأمر بالإتحاد الأوروبي. وهو أيضا الإطار الذي يتعين فيه التأمل في امتيازات نموذج التنمية في ظل سياقات معقدة من هذا القبيل. وهو ذو بعد قاري بالتأكيد، لكنه عازم على أن يراكم، في إطار انفتاح متحكم منهن مزايا تنافسية في ميادينها البحث العلمي والأكثر تطورا والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، مع ضمان الوصول إلى المواد الأولية الإستراتيجية وإلى الأسواق الواعدة عبر العالم وفي البلدان النامية على الخصوص. ويتعين بوجه خاص، التأمل في التقييم الدقيق والواقعي الذي قامت به الصين لفوائد ومخاطر العولمة من أجل الاستمرار في التحكم في الأدوات الضرورية للقيام بتحولات بنيوية لاقتصادها والولوج إلى المصادر الجديدة للتنافسية وللربح في المستقبل. وقد عرفت، في إطار الحرب التجارية الدولية التي أصبح يعرفها العالم كيفية استعمال حريتها في استخدام نظام صرفها للحماية من الإجراءات العدائية للولايات المتحدة ضد صادراتها. إن الدرس الرئيسي الذي يتعن استخلاصه يكمن في كون نظام الصرف ليس مجرد متغير مالي بل هو أداة للسياسة الاقتصادية. وهذه هي وجهة النظر التي عبرت عنها يوم 17 يناير لوكالة رويترز الدولية جوابا على سؤال حول المرونة المزمعة من طرف الحكومة لنظام صرف الدرهم. إذا كنت قد تحفظت عن التعليق على هذا القرار الحكومي، فإنني مع ذلك، أردت اغتنام الفرصة من أجل مساءلة صندوق النقد الدولي حول توصياته المتكررة للدول النامية في هذا المجال وحول نتائج التقييمات التي تستند إليها في حالة كل بلد.

**وكخلاصة عامة** لهذه الدعوة من أجل مناقشة مجموع هذه المواضيع، أود أن أعبر عن اقتناعي، في إطار السياق الحالي الوطني والدولي، بأننا نحن المغاربة مطالبون بالعودة إلى أنفسنا ومراجعة ذواتنا في إطار انفتاحنا التقليدي على العالم وعلى المكتسبات الكونية للتقدم والسلم وفي احترام لقيمنا التي تؤسس التماسك الوطني لبلادنا.